فاعلية التخطيط التنموي والمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية.

د/ عبد الله غالم **د- بيبي وليد**

GHALEM602@yahoo.fr
Walid_mp5@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

الملخص :

تكتسب نظم الإدارة المحلية عمقا خاص باعتبارها الوسيلة الفعالة لتجسيد عملية التنمية المحلية ومن ثم الزيادة في معدلات النمو في المجتمعات المحلية وبالتالي تدعيم الجهود الخاصة بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى منذ الاستقلال إلى وضع برامج وسياسات تهدف كلها إلى تحقيق التنمية وترسيخ عمليات التنمية وتعزيزها، ويعتبر النموذج البديل المعتمد على الذات أي التنمية المستقلة الوطنية إحدى أهم النماذج التي تؤدي بتحقيق التنمية من خلال ركائزها المختلفة ومدلولاتها النبيلة والتي تهدف برفع التنمية عن طريق التخطيط التنموي والمجتمع المجتمع ومختلف ركائزه الأخرى.

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المحلية المستقلة / المعتمدة على الذات هو عمل صعب في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلا خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير، وهذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التي في حكم المسلمات وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات

العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية، ويعتمد على قضيتين أساسيين في بناء النموذج البديل ، وهما قضية استقلالية التنمية والاعتماد على الذات .ويعتـبر التخطـيط التنمـوي والمجتمع المدني من بين أهم أساليب وركائز تحقيق التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستقلة، التخطيط التنموي المجتمع المدني، النموذج البديل المعتمد على الذات، التنمية المحلية.

Résumé :

Les systèmes de gestion locaux ont une importance capitale comme un moyen efficace pour concrétiser le processus du développement local, et dans l'augmentent des taux de croissance dans les communautés et aussi dans l'affermissement et la création spéciale d'une approche globale des efforts du développement économique et social, et l'Algérie est considérée comme l'un de ces pays qui cherchent depuis leurs indépendances à développer des programmes et des politiques visant à la réalisation du développement, et nous apercevons que le model alternatif ; fondée sur l'auto-développement est l'un des modèles les plus importants qui conduisent à la réalisation du développement à travers ces différents piliers, qui vise à augmenter le développement par la planification.

La construction d'une économie indépendante par l'application du modèle du développement indépendant / autonome locale est un travail difficile dans les conditions internationales contemporaines, mais il n'est pas impossible, surtout dans le cas des moyens et grands pays, ce modèle est basé sur quelques piliers bien connus et compte tenu de l'accumulation des preuves de la sincérité de la réalité des expériences pratiques de succès et l'échec dans la réalisation du développement, est basée sur deux principes de base dans la construction d'un modèle alternatif, à savoir la question de l'indépendance du développement et de l'autonomie.

La planification du développement, la société civile et est considéré parmi les plus importants piliers des méthodes et pour parvenir à un développement indépendant autonome.

Mots-clés:

Développement indépendant, la planification du développement, la société civile, modèle alternatif basé sur l'auto, le développement local .

المقدمة:

نظرا لتعدد الوظائف الملقاة على عاتق الدولة وضخامتها، وعدم قدرة هذه الأخيرة لوحدها على تلبية جميع احتياجات المواطنين، فإنها تعمل شيئا فشيئا على التخلي على بعض المهام لصالح الجماعات المحلية– بلدية– ولاية–، التي تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي.

تتجسد هذه الاستقلالية في تجهيز الجماعات المحلية بميزانية خاصة بها، تقيد فيها النفقات التي تلتزم بها، والموارد الضرورية لتغطيتها.

عرفت المالية العامة في الجزائر تطورا نوعيا، أولا على مستوى الإطار التشريعي والتنظيمي التي تخضع لها، واتجهت مجهودات السلطات التشريعية والتنظيمية نحو وضع أحكام تنظيم بموجبها كيفية إعداد الميزانيات، وتحديد مضمونها، كما أخضعت تنفيذ العمليات المالية لقواعد صارمة ودقيقة خاصة عندما يتعلق الأمر بصرف النفقات.

تسعى جميع الدول لتحقيق التنمية المحلية والتي لا تعتبر ظاهرة اقتصادية بحتة، إنما هي تعتبر تغيير جذري يمس جميع الجوانب المتعلقة بحياة المواطنين، لاسيما الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

والجزائر إحدى هذه الدول التي تسعى منذ الاستقلال إلى وضع برامج وسياسات تهدف كلها إلى تحقيق التنمية وترسيخ عمليات التنمية وتعزيزها، ويعتبر النموذج البديل المعتمد على الذات أي التنمية المستقلة الوطنية إحدى أهم النماذج التي تؤدي بتحقيق التنمية من خلال ركائزها المختلفة ومدلولاتها النبيلة والتي تهدف برفع التنمية عن طريق التخطيط التنموي والمجتمع المجتمع ومختلف ركائزه الأخرى.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للتخطيط التنموي والمجتمع المدني أن يلعبا دورا في تحقيق التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات في الجزائر كسبيل لتحقيق وإرساء الحوكمة المحلية ؟.

وللإحاطة بالموضوع من مختلف الجوانب والتي يمكن لنا من إدراكه كان لزاما إتباع النقاط التالية:

أولا: المالية العامة وظاهرة تزايد النفقات العمومية

1- تعريف المالية العامة

تعرف المالية العامة بأنها: " العلم الذي يتناول بالبحث مصروفات الدولة وإيراداتها"[1] ، حيث كانت الميزانية في ظل الدولة الحارسة تتميز بضعف حجمها وضيق مضمونها[2].

2- ظاهرة تزايد النفقات

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية).

أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر ***A.wagner*** بعد أن قام بدراسة متعلقة بالنفقات العامة وتزايدها، وانتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها.

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر والذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج الوطني.

3- ظاهرة ارتفاع النفقات العمومية في الجزائر

في الجزائر وعلى غرار باقي الدول الأخرى، عرفت نفقاتها ارتفاعا كبيرا لا يساير الارتفاع في عملية الإنتاج والموارد، ويبرز الارتفاع المستمر في النفقات منذ السنوات الأولى لاستقلالها إلى يومنا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور حجم النفقات في الجزائر من 1964 إلى 2015

الوحدة: (آلاف د.ج)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
1964	2.632.193	-	2.632.193
1974	7.673.000	6.500.000	14.173.000
1984	69.709.000	46.026.000	115.735.000
1994	355.900.000	257.800.000	613.700.000
2004	1.200.000.000	720.000.000	1.920.000.000
2008	2.017.969.196	2.304.892.500	4.322.861.696
2010	2.837.999.823	3.022.861.000	5.860.860.823
2011	3.434. 306.634	3.184.120.000	6.618.426.634
2012	4.608. 250.475	2.820.416.581	7.428.667.056
2013	4.335.614.484	2.544.206.660	6.879.821.144
2014	4.714.452.366	2.941.714.210	7.656.166.576
2015	4.972.278.494	3.885.784.930	8.858.063.424

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا:

- **ميزانية الدولة لمختلف السنوات.**

- Journal Officiel De La République Algérienne N^0 49 ,29 Aout 2010, PP 18-20.
- Journal Officiel De La République Algérienne N^0 40 ,20 Juillet 2011, PP 16-18.
- قانون المالية 10-13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010، يتضمن قانون المالية لسنة 2011، ص ص 26-27.
- قانون المالية 11-16 المؤرخ في 28 ديسمبر 2011، يتضمن قانون المالية لسنة2012، ص ص 32-33.
- قانون المالية 12-12 المؤرخ في 26 ديسمبر 2012، يتضمن قانون المالية لسنة 2013، ص ص 26-27.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 68، 31 ديسمبر 2013، ص ص 46-48.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري، العدد 78، 31 ديسمبر 2014، ص ص 46-48.

4- أسباب تزايد النفقات العامة في الجزائر

وفيما يلي إشارة لأهم تلك الأسباب[3]:

4-1 الأسباب الظاهرية: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق العام دون الزيادة في الحاجات العامة (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب نذكر:

- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود)، إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى ارتفاع الأسعار والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.
- الزيادة المضطرة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في النفقات العامة، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية، تأهيل، صحة، ...الخ، كذلك ارتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا، كذلك البطالة.
- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة النفقات العامة إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن اتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، أين أصبحت تقيد في الموازنة العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

4-2 الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

- تطور وظائف الدولة: أصبحت الدولة حالية المسؤولة على رفع المستوى المعيشي للأفراد وحماية الاقتصاد الوطني، والقضاء على عدم التوازن الإجتماعي والجهوي، نشر التعليم المحافظة على الحصة، كما لازالت تمتد وظائف الدولة للنشاطات الجديدة كقطاع التكنولوجيا المتقدمة والتهيئة العمرانية، والتي تستوجب استثمارات ضخمة دون أن تكون مربحة على المدى القريب؛
- أسباب اجتماعية وديموغرافية: وهي مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل، وإذا كان معدل النمو الديموغرافي عاليا قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في نفقات الدولة، ففي سنة 1962 بلغ عدد سكان الجزائر 10 مليون نسمة، وفي سنة 1986 بلغ 21 مليون نسمة، أما الآن فهي في قرابة 40 مليون نسمة؛
- أسباب اقتصادية: الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني مما يتطلب نفقات مالية متزايدة مما يعني زيادة في حجم النفقات العامة؛
- أسباب سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب

هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

- أسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام، ونظرا للتطور التقني المستمر للعتاد الحربي فإن الدولة المستوردة لهذا العتاد تعمل باستمرار على رفع نفقاتها لتجديد وتدعيم قدراتها الدفاعية؛
- الحروب ونتائجها: تعتبر من أهم أسباب ارتفاع النفقات، حيث في الحرب العالمية الثانية أنفقت و م أ والإتحاد السوفياتي 50 بالمائة من دخلها القومي لمواجهة الحرب، وفرنسا 63% بريطانيا 72%، وعند انتهاء الحرب بقيت بصماتها قائمة

على ميزانيتها على شكل معاشات لمعطوبي الحرب، قدماء المحاربين، أو في شكل مساعدات مالية لصالح اللاجئين، أو تعويضات في الخسائر الناتجة عن الحرب؛

- أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

ثانيا: التنمية المحلية بين المفهوم، الحاجة والأهداف

الجزائر بدورها عرفت تحولات في هذا الجانب، فمنذ عدة سنوات مضت حاولت هذه الأخيرة إرساء مبدأ اللامركزية الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية – الولاية والبلدية – عبر الإصلاحات المستمرة، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها من الإصلاحات الجارية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي.

1- مفهوم التنمية المحلية

لم يكن للتنمية المحلية أي دور يذكر في الأدبيات الاقتصادية في العقود الأولى من القرن الماضي، حيث كان جل اهتمام المنظرين الاقتصاديين يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ الستينيات من القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى لاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان مسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم آن ذاك. إن مصادر التنمية وأبعادها تعتبر متداخلة ومتفاعلة ومتشابكة وكنتيجة لهذا التشابك والاختلاف، تعددت المحاولات والاتجاهات ووجهات النظر حولها، فمنذ بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى غاية يومنا ظهرت جملة من التعاريف والآراء المختلفة حول التنمية المحلية.

وفي ما يلي سنقدم بعض التعاريف للتنمية المحلية ومجالاتها وأهدافها:

تعرف التنمية المحلية على كونها: "العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديًا، اجتماعيًا ثقافيًا، من منظور تحسين نوعية الحياة للسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية" (4).

وتعرف بأنها: "مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا"(5) .

كما تعرف التنمية المحلية على أنها: "الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والنمو وتحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر وإمكانيته على السواء"(6).

وهناك من يعرفها بأنها: "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة"(7).

مما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية على أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي للحكومة وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية.

ويتضح مما سبق، أن التنمية على الصعيد المحلي تتميز بجملة من الخصائص وهي:

- ✓ المشاركة الشعبية في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة مع الاعتماد بقدر الإمكان على مختلف المبادرات الذاتية، فنجاح تجربة أية دولة في تحقيق النمو يرجع إلى اعتمادها على مواردها المحلية والتي يبقى

أثمنها الرأسمال البشري، فتجاهل هذا الأخير والتركيز على بقية الموارد الأخرى سيخلق عبئ مستمر على التنمية وتشوهها نتيجة وجود لعنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة غير قادر على تقديم قيمة مضافة أو جهد متزايد لخدمة التنمية؛

- ✓ تميز التنمية المحلية بالتكامل بين الريف والحضر، وبين البناء الاجتماعي ووظائف هذا البناء وبين الجوانب المادية والجوانب المعنوية؛
- ✓ شمولية التنمية المحلية على جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مع ضرورة أن تشمل أيضا جميع قطاعات المجتمع تحقيقا للعدالة ومبدأ تكافؤ الفرص وإرضاء لجميع المواطنين فليس من المنطق أن تستفيد فئة من المجتمع بعائد برامج التنمية المحلية بينما تحرم باقي القطاعات الأخرى.

2- دواعي التنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية المحلية كسائر المفاهيم المرتبطة بإعداد وتهيئة التراب في الخمسينيات من القرن الماضي أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبعها من جهود محلية ودولية لإعادة إعمار ما تم تدميره، وقد ساد تلك المرحلة توجه كبير من طرف الكثير من الدول لانتهاج النظام اللامركزي والذي جاء كنتيجة لفشل النظام المركزي في تحقيق الأهداف المسطرة من جهة، ومن جهة أخرى كنتيجة لسلبيات الكثيرة التي كان يعاني منها النظام المركزي، والتي يمكن ذكر من أهمها:

- ✓ الانهيار الشامل للاقتصاد الوطني وللبلاد في حالة تعرض الأقطاب الرئيسية – العواصم– للخراب الناتج عن الحروب أو الكوارث الطبيعية؛
- ✓ عدم الاستفادة من المؤهلات البشرية والطبيعية التي تزخر بها باقي أقاليم البلاد نظرا لتهميشها؛
- ✓ استمرار تدفق الهجرة إلى الأقطاب الرئيسية –العواصم– وما يتبع ذلك من مشاكل اجتماعية سياسية، اقتصادية، وأمنية كارتفاع البطالة، الأحياء القصديرية، الإجرام...الخ.

كما أن التنمية المحلية ظهرت كالحل الأنجع لإحداث التنمية الشاملة التي تبنى على أساس أفقي يشمل كل المستويات ويسمح بإشراك جل القوى الحية للبلاد، مختلف الأفراد من كل المناطق، فالدولة ترسم الأهداف والغايات التي يجب بلوغها أما التطبيق فيقع على عاتق الجماعات المحلية.

3- الحاجة إلى التنمية المحلية:

تكتسب نظم الإدارة المحلية عمقا خاص باعتبارها الوسيلة الفعالة لتجسيد عملية التنمية المحلية ومن ثم الزيادة في معدلات النمو في المجتمعات المحلية وبالتالي تدعيم الجهود الخاصة بإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، إن سعي الإدارة المحلية إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق المحلية يؤدي إلى تنشيط عملية المشاركة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية حيث تقوم الحكومة بتقديم الإعانات للجماعات المحلية الجل إقامة المشاريع التنموية في مختلف المجالات، إلا أن الإعانات لا تكون بقدر الاحتياجات الحقيقية لمختلف الجماعات المحلية نظرا لكبر الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة مما يؤدي بها في الكثير من الأحيان إلى تأجيل بعض تلك المشاريع نضرا لنقص الأموال، هنا يبرز دور الجماعات المحلية في السعي وراء مصادر تمويل أخرى –غير الإعانات الحكومية– من أجل ضمان انجاز أكبر قدر ممكن من المشاريع التنموية المحلية للإسراع في عملية التنمية، كما إن البحث عن مصادر تمويل أخرى يبرز قدرة الجماعات المحلية بالقيام بالمشاريع التنموية في ضل غياب الدعم الحكومي.

4- أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي يمكن أن نقسمها إلى مجموعتين رئيسيتين وهما الأهداف التي تركز على إحداث تغييرات مادية أو ما يسمى بأهداف الانجاز التي تشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من منجزات مادية، والأهداف المعنوية التي تشمل كل المتغيرات السلوكية والمعرفية التي تطرأ على أفراد المجتمع والمكتسبة أثناء ممارستهم وقيادتهم لعملية التنمية.

ويمكن ذكر البعض منها على النحو الموالي[8]:

- ✓ حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها؛

- ✓ دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود؛
- ✓ التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد؛
- ✓ ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة؛
- ✓ تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي؛
- ✓ إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها؛
- ✓ تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية؛
- ✓ ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الصالحة للشرب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين الرياضة، الترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛
- ✓ محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع.

ثالثا: مالية الجماعات المحلية والدور التنموي لها

1- مالية الجماعات المحلية – المالية المحلية-

إن الأساس القانوني للولاية والبلدية يتمثل في كل من قانون البلدية والولاية (08/90)، (09/90) المعمول بهما حاليا (إلى جانب نصوص أخرى)، وقد فصلا وجود هذه الهيئة والمجالات التي يحق لها التدخل فيها وفق وسائل وأساليب محددة.

إن وجود الجماعات المحلية مكرس في البداية دستوريا، وهذا ما اعترفت به كل الدساتير منذ 1963، والتي أشارت إلى وجود نوعين من الجماعات المحلية وهما:

الولاية والبلدية، مؤكدة على أن البلدية هي الجماعة القاعدية، باستثناء دستور 1963 الذي نص على البلدية فقط، ومنه فهو يعتبر كاعتراف باستقلالية الجماعات المحلية عن كل هيئة أو مؤسسة مركزية[9].

عرفت الجماعات المحلية غداة الاستقلال مشاكل مالية عويصة، نتجت عن الانخفاض المحسوس في مواردها المالية، بسبب ضعف أو تقلص النشاط الاقتصادي، وارتفاع أعباء البلديات لاتساع صلاحياتها، وكذا ارتفاع الأسعار، ضف إلى ذلك التسيير غير المحكم للمالية النتاج عن انعدام الخبرة.

وبانجاز قانون البلدية لسنة 1967، ثم قانون الولاية 1969، أعيد تنظيم الجماعات المحلية قصد إشراكها في مجهودات التنمية، وبهذا توسعت وظائفها وارتفعت نفقاتها بشكل كبير، غير أن الارتفاع السريع في النفقات المترتب عن توسع الوظائف لم يواكبه ارتفاع بنفس الوتيرة وبنفس الحجم في المصادر المالية للبلدية والولاية، ومنه فمعظم الجماعات المحلية تتخبط في أزمة مالية دائمة.

وتطبيقا للمرسوم الصادر في 04 فيفري 1984، ارتفع عدد الولايات من 31 إلى 48، والبلديات من 704 إلى 1541[10]، لكن هذا الارتفاع المفرط لا يتماشى مع التوزيع الجغرافي للنشاط الاقتصادي لم يكن من شأنه حل المشكل المالي للكثير من الجماعات المحلية.

في سنة 1990 تم تجديد وتحديث التشريع المتعلق بالبلدية[11] والولاية[12]، غير أنه في الحقيقة لم يأتي بالحلول الكافية والفعالة لمعالجة مسألة التمويل التي لازالت مطروحة بحدة وبالنسبة للعديد من الجماعات المحلية.

2- الدور التنموي للجماعات المحلية

من أجل تحقيق الهدف الرئيس للجماعات المحلية والمتمثل في تحقيق التنمية المحلية، فقد تبنت الجزائر نظام اللامركزية الإدارية القائم على نقل الحكومة المركزية لصلاحياتها في شؤون التخطيط وإدارة الموارد وتخصيصها من المركز إلى الوحدات المحلية في الميدان مع احتفاظها بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه[13]، والذي يتضح جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت لها عبر سلسلة الإصلاحات والتدابير المتخذة

لصالحها باعتبارها هيئات لامركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي[14] .

ويتكون نظام الجماعات المحلية في الجزائر من البلدية التي تعتبر الجماعة الإقليمية الأساسية والتي عرفها القانون المتعلق بالبلدية في مادته الأولى بأنها: " الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتحدث بموجب قانون"؛ وكذلك الولاية والتي عرفها القانون الجزائري على كونها: "جماعة عمومية إقليمية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي حاصلة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة".

أما فيما يتعلق بالدور التنموي للجماعات المحلية فيتمثل في الصلاحيات والمهام التي حددها القانون رقم *90-08* بالنسبة للبلدية والقانون رقم *90-09* بالنسبة للولاية والمتمثلة في المجالات أدناه:

أ- الدور التنموي للولاية:

يتمثل الدور التنموي للولاية في النقاط التالية:

- مخطط الولاية الذي يعكس في المدى المتوسط البرامج والوسائل والأهداف المحددة بصفة تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولاية؛
- العمل على تطوير قطاع الفلاحة والري من خلال تجسيد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي وترقية الأراضي الفلاحية؛
- تعزيز وتطوير والمحافظة على الهياكل الأساسية الاقتصادية؛
- تطوير التجهيزات التربوية والتكوين المهني من خلال انجاز وضمان صيانة المؤسسات التربوية ومراكز التكوين والعناية بها؛
- ترقية مختلف الأنشطة الاجتماعية كترقية برامج التشغيل، الصحة وغيرها؛
- دعم مختلف البرامج السكنية بمختلف صيغها.

ب- الدور التنموي للبلدية:

يتمثل الدور التنموي للولاية في النقاط التالية:

- التهيئة والتنمية المحلية، حيث تشير المادة *86* من القانون رقم *90-08* المتعلق بالبلدية على أن تعد هذه الأخيرة مخططها التنموي القصير والمتوسط والطويل وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، كما أنها تبادر بكل عمل أو إجراء من شأنه تطوير الأنشطة الاقتصادية التي تتماشى مع طاقتها ومخططها التنموي؛
- التعمير والهياكل الأساسية والتجهيز، حيث يتعين على البلدية أن تتزود بكل وسائل التعمير المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات، كذلك أن تتحقق من احترام تخصيص الأراضي وقواعد استعمالها والعمل على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء...الخ؛ والمحافظة على المواقع الطبيعية، حماية الطابع الجمالي والمعماري، حماية الأرضي الزراعية والمساحات الخضراء...الخ؛
- انجاز وصيانة مؤسسات التعليم الأساسي وما قبل المدرسي (الروضات) وفق المقاييس الوطنية والخريطة المدرسية، مع اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها تطوير النقل المدرسي وترقية التعليم ما قبل المدرسي؛
- تطوير والمحافظة على الأجهزة الاجتماعية والجماعية للبلدية من خلال التكفل بإنجاز مراكز صحية وقاعات العلاج وصيانتها، وصيانة كل الأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة وإنجاز كذلك المراكز الثقافية المتواجدة عبر ترابها، تشجيع كل عمل من شأنه المساعدة في تنمية وتطوير السياحة، وتشجيع المتعاملين المستغلين لها، بالإضافة إلى تشجيع وتطوير حركة الجمعيات في ميادين الشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه...الخ ؛ صيانة المساجد والمدارس القرآنية الموجودة على ترابها مع ضمان المحافظة على الممتلكات الدينية؛

- تطوير قطاع السكن وذلك بتنظيم التشاور وتوفير شروط الترقية العقارية العمومية والخاصة كالمساعدة على ترقية برامج السكان والمشاركة فيها وتشجيع التعاونيات العقارية ... الخ؛
- حفظ الصحة والنظافة والمحيط لاسيما في مجالات توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف ومعالجة المياه القذرة والنفايات الصلبة الحضرية، نظافة الأغذية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور، مكافحة التلوث وحماية البيئة، كما تتكفل بحماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها الأمثل...الخ؛
- تخصيص بعض الموارد المالية بعد إقرارها من طرف المجلس الشعبي البلدي على شكل استثمارات اقتصادية في تراب البلدية.

رابعا: التنمية المحلية المستقلة كنموذج بديل في الجزائر لإرساء قواعد الحوكمة المحلية

هذا النموذج يقوم على عدد من الركائز التي في حكم المسلمات، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرات العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية.

1- أساسيات ودعائم التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات

يقوم النموذج التنموي البديل على ركائز ودعائم أساسية هي:

1-1 الزيادة الكبيرة في معدلات الإدخار المحلي شرط لا غنى عنه لاستقلالية التنمية مهما ترتب على ذلك من تضحيات ومشاق: فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني، وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبدد للموارد، ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق معا لإفراط في الاستهلاك أو الاستيراد، اعتمادًا على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يحلا محل الإدخار المحلى في إنجاز التنمية.

2-1 الدور الحاكم للدولة والتخطيط في نجاح التنمية المستقلة

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية، بل وفى صنع التنمية ذاتها، إلى أن السوق في حد ذاته لا يصنع تنمية وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنبًا إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية ، فإن التنمية كانت تتم ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراتها، وفى ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزم لا يستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية،لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية.

ولكن دور الدولة لا يكون تنمويًا بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية، بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها:

أ – ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية **رفع معدل الادخار المحلى** رفعًا محسوسًا ، وذلك في ضوء ما اتضح لنا من دور حيوي للادخار المحلي في تمويل التراكم الرأسمالي وتأمين اطراد التنمية، ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض اقتصادي فعلي[15].

ب – **السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزيته:** وهو مالا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكا بالكامل للدولة، وإن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة، ولكن المقصود بالسيطرة والمركزية هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلاتهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في استخداماته بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة[16].

3-1 **الاشتراك المباشر للدولة في مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجي:** حيث تقصر السوق والرأسماليات

المحلية والاستثمار الأجنبي عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة، واتصالا بهذه المهمة نقول إن للقطاع العام موقعًا رئيسيا في النموذج البديل، وأن التصدي لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخصخصة، وإنما بتوفير سبل العلاج الفني والإداري والمالي التسويقي لهذا القطاع، وبمحاربة الفساد فيه وفى المجتمع.

4-1 النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية

الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة: فهذه من المهام التي لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلى الضعيف، ولا الاستثمار الأجنبي والشركات متعدية الجنسية التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير في مقراتها الرئيسية بالدول المتقدمة.

2- المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات

يعتبر نموذج التنمية المستقلة / الاعتماد على الذات أن المشاركة الشعبية- المحتمع المدني-، في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنة الروحية التي لا تتحقق التنمية بدونها، وذلك فضلا عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان، إن المشاركة الفعالة هي " منهجية سياسية للتمكين "، أي تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية، فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه.

كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة ؛ مثلا من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة[17] ، ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى سلبية ما لم تستند إلى تغيرات

في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخول المنخفضة والفقراء وزنا يعتد به فى مثل هذه المجالس، وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام، وإنجاز تحولات عميقة في العلاقات الاجتماعية وفى الممارسات المؤسسية وفى نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالبًا ما تؤدى إلى الإقصاء الاجتماعي بوجه خاص، وعمومًا فإن مجرد إنشاء ترتيبات مؤسسية جديدة للحكم القائم على المشاركة كاللامركزية والحكم المحلي لا تؤدى إلى مزيد من الإدماج الاجتماعي أو مزيد من الانحياز للفقراء، ما لم يسبقها تحول في علاقات القوة وتوزيع السلطة يزيد من القوة التفاوضية للفقراء والمهمشين، وما لم تقابل الزيادة في فرص تعبير الفقراء من مطالبهم وحشد قواهم للتأثير على مؤسسات الحكم، إجراءات لزيادة فرص استجابة مؤسسات الحكم لهذه المطالب وإجراءات لزيادة فرص المحاسبية وتفعيلها إذا ما قصرت هذه المؤسسات في الاستجابة لمطالب المواطنين[18]، وعمومًا يجب الحذر من محاولات المهيمنين على السلطة في ظل العلاقات الحالية غير المتوازنة لتوزيع السلطة من إلهاء الناس بترتيبات وإجراءات ظاهرها مشاركة المواطنين وباطنها استمرار احتفاظ فئة قليلة بالثروة والسلطة[19].

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا ننتج ولمن ننتج ، وكيف ننتج [20] وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة التساقط " أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي، التي لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة ، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه[21] ولذلك برغم كثرة الحديث عن المشاركة والإنصاف والهجوم على الفقر، خاصة من جانب البنك الدولي، فإن مثل هذا الحديث لا طائل من ورائه طالما بقى التمسك بتوافق واشنطون والعولمة الليبرالية، وطالما لم يعترف بالرابطة الوثيقة بين اللا مساواة في توزيع الثروة والدخل واللا مساواة في القدرة على التأثير في القرارات.

3- دور التخطيط التنموي في تجسيد التنمية المستقلة في الجزائر

يحظى مفهوم التنمية بأهمية بالغة وخاصة في الدول النامية والمتخلفة التي تسعى بدورها للنهوض بركب التطور والالتحاق بمصاف الدول المتقدمة، إذ تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة في جميع القطاعات والميادين خاصة الاقتصادية منها، الذي يعتبر المقياس الأساسي لقياس تطور الدولة أو تخلفها، فصارت التنمية الاقتصادية من أهم القضايا التي تهتم بها الدولة والشعوب على حد سواء الأمر الذي جعل تحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة حتمية، وهو ما أدى إلى ظهور وإتباع استراتيجيات معينة تعتمد على خاصة على التخطيط الاقتصادي.

3-1 مفهوم التخطيط التنموي:

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في بناء وتطور الاقتصاد الوطني خاصة البلدية باعتبارها الخلية الأساسية والقاعدية والأساسية في الدولة، فإن المشرع الجزائري منحها دورا أساسيا يتمثل خاصة في تسيير الشؤون المحلية.

ولبلوغ هذا التسيير بطريقة فعالة كان لا بد من سياسة هي الأخرى ناجحة وفعالة تعتمد على تحديد الأهداف وبالتالي الوصول إلى تنمية محلية وهكذا كان لا بد من وجود إدارة تعتمد على التخطيط فماذا نقصد بهذا الأخير؟

يعرف التخطيط على أنه: " إجراء يتمثل في تنظيم المعلومات التقنية والاقتصادية، في إطار تصوري يملك التناسق الداخلي أمام قيود اقتصادية وغير اقتصادية، وتنفيذه لتحقيق أهداف معينة".

3-2 التخطيط التنموي كأساس للتنمية المحلية المستقلة: تسعى الدولة لتخصيص أمولا طائلة

سواء في ميزانية التجهيز العادية أو عن طريق فتح برامج تنموية خاصة في إطار برامج الحكومة أو رئيس الجمهورية وذلك من أجل تحقيق النمو، والتوازن الجهوي، ولمسايرة التطورات والتحولات التي شهدتها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من إعادة هيكلة، وتشجيع الاستثمار الخاص.....الخ.

وبذلك فهي تسير نحو تحقيق ذلك من خلال البرامج التنموية التالية[22]:

أ- البرامج التنموية الوطنية:

نظرا لحالة اللاستقرار التي عرفها الاقتصاد الجزائري الوطني، فإن ذلك انعكس على الاقتصاد المحلي الأمر الذي أدى إلى وضع خطة لإنعاش الاقتصاد الوطني وهذا بمراجعة برامج تنموية والصناديق الخاصة بالدولة....الخ.

- **برنامج الإنعاش الإقتصادي:**

أنشأ في 26 افريل 2001، تبناه مجلس الوزراء لمدة 4 سنوات جاء نتيجة الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين الذين طالبو بتدابير مستعجلة لمعالجة الاقتصاد، والتي من شأنها أن توفر شروط النمو عن طريق تحفيز الطلب الكلي باعتبار أن التوازنات المالية الكبرى تساعد على ذلك، وقد خصص له مبلغ 525 مليار دج، وهو يهدف أساسا إلى دفع عجلة التنمية المحلية والوطنية عن طريق توفير مناصب شغل والقضاء على البطالة.

وهو يضم ويشمل ثلاث 03 أجزاء:

أ: الأشغال الكبرى: تخص التجهيزات والتهيئة الإقليمية، ولقد خصص لها غلاف مالي قدره 36.758.900.000دج، وتهدف إلى انجاز التجهيزات الهيكلية في المناطق الحضرية وإحياء التنمية الريفية ؛

ب: التنمية المحلية: خصص لها مبلغ 47.547.000.000دج، وهذا لتمويل برامج البلدية للتنمية وانجاز البنى التحتية خاصة لفائدة المناطق المعزولة؛

ج: الزراعة:

- خصص لها مبلغ 43.200.000.00دج؛
- وتحتوي على مخطط لزيادة الإنتاج الزراعي؛
- تغيير أنظمة الإنجاز لتكييفها مع ظروف الجفاف.

- **المخطط الوطني للتنمية:** تعد التنمية الوطنية محورا حاسما في تجسيد السياسة الوطنية في مختلف الميادين وخاصة في تحقيق التوازن الجهوي ووضع حد لمختلف أنواع النزوح والمساهمة في التنمية في المناطق الداخلية لاسيما منها الهضاب العليا وتتطلب هذه العملية تحديد وتنفيذ عمليات متنوعة تأخذ بعني الاعتبار الوضعية الجهوية والمحلية، وتهدف إلى تلبية مختلف حاجيات مناطق البلاد في مجالات التنمية.

4- دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية وتجسيد الديمقراطية

إن تقييم دور وفعالية المجتمع المدني في التنمية المستقلة وبالخصوص في التنمية الاجتماعية والسياسية دليل على أهميته ومكانته في النسق العام، ولهذا سنقوم بدراسته بنوع من الاختصار وذلك من خلال الوقوف على:

4-1 دور المجتمع المدني كفاعل اجتماعي:

بتغير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي برزت بعد جهود ومشاركة مختلف الفاعلين في المجتمع المدني والتحديات الناتجة عن تطور المحيط الجمعوي أدت إلى السعي والعمل على تحسين الأوضاع المختلفة للحياة اليومية للمجتمع، وهذا بمكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي.

- **مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي:** إن نجاح الشراكة والعمل مع المجتمع المدني من أجل مكافحة الأزمة الإقتصادية والإجتماعية متعلق بصفة كبيرة بجهودها في شتى مجالات الحياة اليومية للمواطن وتتدخل بعدة طرق وفي مجالات مختلفة، وهذا بـ:

– تدعيم التعليم وضمان العدالة بين الجنسين: من منطلق التعليم مجاني للجميع تنشط مختلف الجمعيات التابعة للمجتمع المدني بهدف التحسيس بأهمية التعليم ، والتقليص من حجم الجهل والأمية؛

– ضمان صحة الأمهات ومكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه: حيث تقوم الجمعيات في هذا الصدد بإجراء ملتقيات وأيام دراسية حول الأمراض المتنقلة، وهذا بمشاركة أطباء ومختصين في شتى المجالات، كما تقوم بتخصيص أيام بتوعية الأم الحامل وتوعيتها بكيفية حماية طفلها؛

– مكافحة التهميش الإجتماعي: يلعب المجتمع المدني في شقه الإجتماعي دورا بارزا في إدماج بعض الفئات المحرومة في المجتمع خاصة فئة المعوقين حيث أمكن لهم مزاولة الدراسة وكذلك قامت جل الجمعيات بإجراء اتفاقيات مع مراكز التكوين المهني بغية دمجهم في عالم التكوين لتكوينهم والاستفادة من قدراتهم الكامنة وكسر حاجز العزلة.

4-2 دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن:

يعتبر مجال مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي المجال الأول الذي برزت فيه أشكال التضامن فالمجتمع المدني إلى جانب الجماعات المحلية تعمل على البحث وجمع احصائيات المعوزين، وهذا عن طريق الجمعيات باعتبارها الأقرب للمواطن وممثليه أمام الإدارة فبعد قوائم المعوزين بتقديمها للإدارة التي توزع مختلف الإعانات المخصصة لهم ولمختلف الفئات الإجتماعية المحتاجة.

يظهر دور المجتمع المدني في تكريس قيم التضامن في مجالاتها التالية:

- الإعانات الإجتماعية للأطفال[23]: منها إعانات الأطفال الأيتام والمعوزين والفقراء؛
- الإعانات الطبية خاصة للأمراض المزمنة؛
- الإعانات الإجتماعية قفة رمضان.

4-3 دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية

تعتبر المواطنة و شفافية عمل الإدارة وما للمجتمع المدني من فضل في إرسائها من أهم سمات وأسس الديمقراطية

- **إرساء مفهوم المواطنة:** إن المواطنة كبنية أساسية لممارسة وتحقيق الديمقراطية بالمشاركة المباشرة أو الغير مباشرة للمواطن، ويمكن تعرف المواطنة بأنها": ممارسة المواطن لحقوقه وتحمله واجبات أولا في محيطه الأول، وهو غالب ما يكون المكان الذي يقطن فيه أو يعمل فيه أي باختصار مدينته"[24]

والى هذا التعريف نضيف بأن المواطنة ليست ممارسات أو تصرفات فهي قبل كل شي هي إحساس بالمشاركة البديهية كحق في الحياة، ويجب أن يؤثر ويتأثر بالمجتمع.

وهذا يعني أن المواطنة هي عدم القيام بتصرفات تترجم مشاركته المباشرة تحت ضغوطات عديدة كالخضوع للآخرين مثلا دون أن يؤمن أو أن يقتنع.

أ- **علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية:** يؤدي المجتمع المدني دورا بارزا ومحوريا في ترسيخ الديمقراطية، فهو يشكل البنية التحتية لها، فإذا كان من المسلمات أنه لا تنمية دون ديمقراطية فلا ديمقراطية دون مجتمع مدني.

فالعديد من تنظيمات المجتمع المدني تعد مدارس للسياسة، بحيث يكون لها باع طويل وتاريخ مجيد في السياسة، حيث أنها واكبت على تكوين أعضائها وتلقينهم مهارات

ضرورية لبناء مجتمع ديمقراطي ومن ضمن المهارات الإلتزام بالشروط العضوية والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي [25]

وبالرغم من دورها الأساسي في تحول الديمقراطية وتوطيدها، فإن أداء الوظائف الديمقراطية تتوقف على عدة خصائص تمس الهيكلة الداخلية وكذلك طبيعتها، ومن أهم هذه الخصائص[26]:

- تنظيم المجتمع المدني عن طريق التنسيق والهيكلة والاستقرار؛
- الطابع الديمقراطي الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني، وسياسة تداول السلطة على المنظمات؛
- تعددية تنظيمات المجتمع المدني مما تساعدها على البقاء؛
- كثافة تنظيمات المجتمع مما يحرر المواطن من تقوقعه داخل تنظيم واحد، وتولد تعددية الإنتماء.

الخاتمة:

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المحلية المستقلة المعتمدة على الذات هو عمل صعب في الظروف الدولية المعاصرة، ولكنه ليس مستحيلا خاصة في حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير، فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان وإحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها في اتجاه إشباع هذه الاحتياجات، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التي لا تنتمي لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة، وفرض حالة من التقشف الضروري لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغيرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى، وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة في تدفق المعلومات عبر الحدود، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات في الدول المتقدمة، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التي يمكن موضوعيًا الاستغناء وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إعمال

سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات، ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها ، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبي دون غيرها، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلى لمنتجاته، ودعم بعض الصناعات الإستراتيجية والواعدة ، ودعم الصادرات ، وما إلى ذلك من السياسات التي قد يؤدى إتباعها إلى الدخول في صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية ، وقد تصل إلى فرض حصار اقتصادي، وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التي تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها.

وإذا كان مما ينطوي عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في(اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية) ، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطني في استخدام الموارد وتخصيصها، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد ولاشك أن السعي لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن الاصطدام مع الأفراد والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية، والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات ، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها.

التوصيات:

1- ثقافة التنمية: تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين، حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى

حالة الإيجابية، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بأنفسهم؛

2- الوعى بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذي قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات، وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالا متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار، ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج؛

3- حدوث تغيير في السلطة الحاكمة ينقل مسئولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي؛ الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولمة، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقي المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات. ولهذا فإن الانتقال إلى النموذج البديل يختلف كليًا عن تغيير السياسات في إطار ذات النظام القائم بل إنه ينطوي على تغيير جذري في التوجهات والسياسات،لا سبيل لتحقيقه سوى النضال السياسي من أجل إقصاء النخب الحاكمة حاليًا وحلول نخب جديدة تتبنى النموذج البديل للتنمية.

4- **المشاركة الشعبية** التي هي أيضًا أحد مكونات هذا النموذج على ما سبق بيانه، فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس، ولتوليد رأى عام مؤيد للنموذج البديل ومتحمس لتنفيذه، كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج، وتفادى المزالق والانكسارات التي وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفى المعسكر الاشتراكي من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية ؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد وهى جميعًا من الأسلحة الفتاكة التي أصابت التنمية في مقتل.

5- الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة، واتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمواجهتها عندما تقع، وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلا عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن، ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة

قائم لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا، فإنه ينبغي التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال والسعي لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الشمال والجنوب على السواء ولما كانت التكنولوجيا الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية بما فيها الحاجة إلى فرص العمل وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها، ليست هي بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة في دول الشمال فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية.

6- رفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص والتعاون فيما بين دول الجنوب بوجه عام، فإذا كان تحسن توزيع الدخل والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج، والممهد الضروري لحسن تطبيقه.

الهوامش:

1. عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص11.

2. Muzellec Raymond**. Finances Publiques (Nation essentielles),** 08 éme édition, Siry, Paris, 1993, P30.

3. يلس شاوش بشير، **المالية العامة – المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**–، الجزائر، 2007، ص 75.

4. عبد المطلب عبد الحميد: "**التمويل المحلي والتنمية المحلية**"، درا النشر الثقافية، الإسكندرية، الطبعة الأولى *2001*، ص. *13*.

5. كمال التابعي: "**تغريب العالم الثالث : دراسه نقديه في علم اجتماع التنميه**"، القاهرة، دار المعارف، *1993* ص.*23*.

6. محمد أمين عقلة: "**التنمية في الوطن العربي**"، وزارة التربية والتعليم، الإسكندرية، *1990*، ص. *02*.

7. رشيد أحمد عبد اللطيف: "**أساليب التخطيط للتنمية**"، المكتبة الجامعية، *2002*، ص. *19*.

8. موسى اللوزي: "**التنظيم وإجراءات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، *2002*، ص. *37*.

9. شبهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية 1986، ص 194.

10. المرسوم 84-09 المؤرخ في 04 فيفري 1984، المتضمن التنظيم الإقليمي للبلاد، الجريدة، العدد 06، 1984.

11. القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة، العدد 15، 1990، ص488.

12. القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أفريل 1990، المتعلق بالبلدية، الجريدة، العدد 15، 1990، ص504.

13. محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب: "**الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، *2005*، ص. *15*.

14. موسى رحماني، وسيلة السبتي: "**واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية**" مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، يومي *1و2* ديسمبر *2004*، ص. *03*.

15. Paul Baran, **The Political Economy of Growth,** Monthly Review : Press, N.Y. & London, 1957.

16. رمزي زكى، **السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي** ، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 1989 ص 123.

17. طبقا لدستور البرازيل 1988، أنشات البرازيل أكثر من 500 مجلس صحي لإدارة السياسة الصحية على المستوى المحلي، وتتكون هذه المجالس من ممثلين لأحياء سكنية وحركات اجتماعية ومنظمات المجتمع المدني.

18. تضمن دستور فنزرويلا الموضوع في سنة 2000 حق المواطنين في طلب الاستفتاء على سحب التفويض السابق منحه من جانبهم لشاغلي المناصب العامة بالانتخاب على المستوى المركزي وعلى المستويات المحلي، بمن فيهم رئيس الجمهورية وذلك بعد انقضاء نصف المدة لشغل المنصب.

19. Hickey and G. Mohan (eds), **Participation – From tyranny to transformation?,** Zed Books, London and New York, 200.4

20. راجع محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1977 وكذلك:

H. Chenery et. al, **Redistribution with Growth,** Oxford University Press, 3rd Printing, 1976.

21– البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، أعداد مختلفة، تقرير التنمية في العالم 2000/1999.

22- بدال غنية، **التخطيط البلدي والتنمية المحلية**، المدرسة الوطنية للإدارة، الدفعة 39، 2006، ص14.

23- المنشور الوزاري المشترك، 01–2002، المؤرخ في 19أوت 2002.

24- CLAUD BOUPANGOS, l'éducation à la citoyenneté. Edips édition, Marketings, 2000, p 7.

25- سلامة غسان، **قوة الدولة وضعفها**، بحث في الثقافة العربية مجلة المستقبل العربي، 1987، ص 99.

26- البكوش الطيب، **المجتمع المدني ومتطلباته**، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 30، 1996، ص54.